بتركيبة غير مسبوقة مؤلفة من 15 قاضيا :

محكمة العدل العليا تناقش على مدار 13 ساعة الالتماسات ضد قانون " حجة المعقولية " ضمن رزمة تشريعات تثير انقساما حادا في المجتمع الاسرائيلي

صورة من فيديو الجلسة – تصوير مكتب الصحافة الحكومي

• القاضي عميت خلال المداولات في العليا: " الديمقراطية تموت في سلسلة خطوات صغيرة " - وعضو الكنيست تالي غوتليب تنفجر بالصراخ

ناقشت محكمة العدل العليا ، منتصف الأسبوع، على مدار 13 ساعة ، الالتماسات ضد قانون " حجة المعقولية " الذي تصر الحكومة على إقراره في قضية تاريخية قد تؤدي إلى أزمة دستورية . وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، اجتمع جميع القضاة الـ 15 لمناقشة الالتماسات مع الاطراف ذات الصلة.

والقانون الذي جرى مناقشته بالمحكمة على مدار ساعات طويلة، هو جزء من مشروع تشريعي شامل "لإضعاف القضاء" حسب ما تقول المعارضة. واثارت هذه التشريعات انقساما حادا بالرأي في المجتمع الاسرائيلي ودفعت عشرات الآلاف من الأشخاص إلى الاحتجاج بالشوارع لشهور متتالية. وتفيد مراسلة صحيفة بانوراما بان قانون الحد من المعقولية من شأنه أن يمنع المحاكم الإسرائيلية، بما فيها المحكمة العليا، من تطبيق "معيار المعقولية" على القرارات التي يتخذها المسؤولون المنتخبون، بمن فيهم رئيس الحكومة والوزراء. وعلى الرغم من أن هناك أدوات أخرى متاحة لإلغاء المحكمة قرارات تنفيذية، فإن معارضي التعديل يقولون إنه يلغي أداة مهمة للرقابة والتوازن في النظام السياسي الإسرائيلي. وتقول الحكومة إن هدفها منع القضاة غير المنتخبين من التدخل البالغ في السياسة وتشريعات الكنيست.

" لمن تكون الكلمة الأخيرة؟ "

وقال إيلان بومباخ وهو أحد ممثلي الحكومة للمحكمة : "السؤال الجوهري هنا هو من تكون له الكلمة الأخيرة".

وقد تحتاج المحكمة العليا إلى أسابيع أو حتى شهور لتصدر حكمها.

" لا نناقش احترامنا لأنفسنا "

وقال عضو الكنيست سيمحا روتمان، رئيس لجنة القانون والدستور البرلمانية، وهو يسأل المحكمة خلال الجلسة "هل يمكنكم حقا عقد مناقشة بشأن هذا الأمر دون تحيز وأحكام مسبقة بالنظر إلى أنها مسألة تتعلق بوضعكم واحترامكم؟".

وقالت رئيسة المحكمة العليا إستر حيوت ردا على ذلك : "نحن لا نناقش أنفسنا ولا وضعنا ولا احترامنا ... نحن نناقش المصالح الأساسية للشعب". وأضافت "أن المعايير المطلوبة لإلغاء قانون أساس مرتفعة جدا ، وأن المحكمة لن تلغي القوانين بشكل متكرر وإنما ستفعل ذلك عندما ترى أن القانون يوجه ضربة قاضية للأسس الأكثر جوهرية للديمقراطية".

القاضي عميت في المحكمة العليا: " الديمقراطية تموت في سلسلة خطوات صغيرة " - عضو الكنيست تالي غوتليب تنفجر بالصراخ

وقال القاضي يتسحاق عميت ، الثلاثاء ، لممثل الحكومة في جلسة المداولات في الالتماسات ضد قانون " حجة المعقولية "، المحامي إيلان بومباخ، إن "الديمقراطية تموت في سلسلة خطوات صغيرة" . وعندها انفجرت عضو الكنيست تالي غوتليب (الليكود) التي كانت حاضرة في الجلسة وقالت : "الكنيست تقدس الديمقراطية وتحافظ عليها". فردت عليها القاضية استر حيوت ونبهتها بانه ليس بامكانها التصرف على هذا النحو في المحكمة.

مؤيدون ومعارضون

ووصف مؤيدو التشريعات بمن فيهم اعضاء في الائتلاف الحكومي إلغاء قانون أساس في إسرائيل بأنه بمثابة استخدام المحكمة لسلاح قانوني مدمر ، وانه يمثل انتهاكا لسلطة الهيئة التشريعية. فيما يرى المعارضون بان القانون الذي جاء ضمن رزمة تشريعات قضائية سيقضي على الأسس الديمقراطية للدولة وانفراد الغالبية البسيطة في الكنيست بالقرارات المصيرية.

أزمة عميقة

الأزمة الدستورية في قلب النقاش لا تقتصر على أزمة الكنيست والحكومة في مواجهة المحكمة العليا. إنها أيضًا أزمة قانونية عميقة ، اذ لا تعترف فيها الحكومة بالسلطة الاستشارية للمؤسسة الاستشارية القانونية للحكومة باعتبارها المترجم المؤهل للقانون. ورفضت المستشارة غالي بهراب ميارا الدفاع عن الحكومة في الإلتماس بعد عدم استجابتها لطلبها بوقف تشريع القانون. وهكذا، وبشكل نادر، وصلت الحكومة إلى جلسة المحكمة العليا وهي تتحدث بصوتين: المستشارة القضائية تدعو إلى إلغاء القانون، والحكومة، ممثلة بمحام خاص، طلبت عدم الامتثال ومطالبة الملتمسين بإلغاء التعديل على القانون.

موقف المستشارة القضائية

وفي معارضتها للتعديل الذي تم إدخاله على القانون، أوضحت المستشارة القضائية، أنه لأول مرة في تاريخ دولة إسرائيل، سيتم سلب سلطة محكمة العدل العليا للاستماع ومنح الإغاثة للفرد والجمهور بما يتوافق مع أحكامها كسلطة قضائية مستقلة، وهذا بالتحديد في سياق حساس وحيوي لا مثيل له، وهو المراجعة القضائية لتصرفات من هم على رأس السلطة التنفيذية.

ووفقا للمستشارة القضائية، فإن "التعديل يغلق أبواب المحاكم أمام أي شخص أو مجموعة تضررت من تصرف الحكومة أو أي من وزرائها ضدهم بطريقة غير معقولة للغاية، وفي أي سياق. وبهذه الطريقة، تم الاستيلاء على وسيلة دفاع مهمة للغاية ضد ممارسة السلطة الحكومية بشكل تعسفي وليس في مصلحة الجمهور".

موقف الحكومة

ومن ناحية أخرى، يقول وزير القضاء ياريف ليفين باسم الحكومة الإسرائيلية، إنه لا يجوز للمحكمة العليا التدخل، لأن مصدر سلطة التشريع هو الشعب، وقوانين الأساس هي تحقيق إرادة الشعب. وتخضع المحكمة أيضًا لسيادة القانون وسلطاتها ليست غير محدودة. ووفقًا لليفين، لا توجد مراجعة قضائية في الدول الغربية ، للتعديلات الدستورية دون الحصول على تفويض صريح في الدستور نفسه، ومثل هذه المراجعة يمكن أن تؤدي إلى الفوضى.

صدور الحكم حتى اواخر يناير

ويُعتقد على نطاق واسع أن حكم المحكمة العليا قد يصدر أواخر يناير/كانون الثاني المقبل . ومن شأن قرار المحكمة العليا أن يزيد من توتر الأوضاع في الساحة السياسية الإسرائيلية، اذ حذر وزير المالية بتسليئيل سموتريتش، زعيم الصهيونية الدينية، رئيسة المحكمة العليا القاضية إستر حيوت من الغاء القانون مخاطبا اياها بالقول : "حتى لو كنت تعتقدين أن التعديلات التي نقترحها لإصلاح النظام القضائي خاطئة، ويجب القيام بها بشكل مختلف فعليك الامتناع عن التدخل". وتابع: "إياك أن تتجرأي على شطب قانون أساس". ووجهت وزيرة الإعلام من حزب الليكود، جليت ديسْتل أتربيان، خطابها إلى المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهراف ميَارا، لكونها تؤيد شطب قانون المعقولية فقالت: "سيكون لك حساب عسير معي". من جانبه ، حذر زعيم المعارضة يائير لبيد –الذي شغل سابقا منصب رئيس الوزراء– من أن حزمة الإصلاحات "تعرّض النظام القانوني بأكمله في إسرائيل للخطر".

المحامي رامي مكاوي: " مصلحة السجون لا يمكنها أن تستوعب الكمية الكبيرة من المعتقلين في السنوات الأخيرة "

تم مطلع الاسبوع، نشر التقرير السنوي لهيئة الدفاع العام لعام 2022 والذي تم تقديمه إلى وزير القضاء ياريف ليفين وللجنة الدفاع العام. وجرى تقديم التقرير الموقع باسم المرافعة العامة القطرية، المحامية عنات ميساد كنعان. ويستعرض التقرير بشكل موسع نشاط مكتب الدفاع العام في العام الماضي في تمثيل عملائه، الى جانب التغيرات والتطورات العامة المتعلقة بالقانون الجنائي بشكل عام، وبالحريات والحقوق الفردية للمشتبه بهم، المتهمين والسجناء بشكل خاص.

المحامي رامي مكاوي

" أزمة على مستوى قومي "

وقال المحامي رامي مكاوي في حديثه لمراسل صحيفة بانوراما حول التقرير : " سنة 2022 كانت أزمة قومية بكل ما يتعلق بالاكتظاظ في مصلحة السجون، وفي عام 2014 قامت المرافعة العامة بتقديم التماس في المحكمة العليا بسبب الاكتظاظ وكان هناك قرار في المحكمة العليا يقول أن على مصلحة السجون توفير مساحة 4.5 متر لكل معتقل أو لكل سجين، وما نواجهه الان هو ارتفاع حاد في عدد الاعتقالات في السنوات الأخيرة ، وما يحدث ان مصلحة السجون لا يمكنها أن تستوعب هذه الكمية من الاعداد من المعتقلين، وتبقي أعدادا من المعتقلين في محطات الشرطة بشكل مخالف للتعليمات ". وأضاف المحامي رامي عكاوي: "بإمكان الشرطة تقليص عدد المعتقلين، فلا ينبغي اعتقال الشخص الذي يشكون أنه نفذ جريمة معينة، فالشرطة تستطيع التحقيق ولكن من الخطأ ان تعتقل أناسا وتضعهم في محطات الشرطة، وفي النهاية 60% من هؤلاء المعتقلين لا تقدم ضدهم لوائح اتهام ".